

Distr.: General
18 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة
والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة أو مجلس
الأمن أو كلاهما:

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

التقرير السادس والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام
عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة والمبادرات السياسية
الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو كلاهما (A/66/354/Add.8). ويتضمن
التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للفترة
من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر الفرع الثاني أدناه)
والاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لنفس
الفترة (انظر الفرع الثالث أدناه). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير،
بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت في قرارها ٢٤٧/٦٦ على مبلغ إجمالي قدره ٨٠٠ ٣٨٣ ٥٨٣ دولار لميزانيات ٢٩ بعثة من البعثات السياسية الخاصة، ووافقت على خصم نفس المبلغ من الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٣٦ ٠٨٣ دولار المخصص للبعثات السياسية الخاصة والمطلوب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر A/66/6 (Sect.3)، الفقرة ٣-٧٠). وأذنت أيضا الجمعية العامة للأمين العام في نفس القرار بالدخول في التزامات لا يتجاوز مبلغها ١٦ مليون دولار عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويشير الأمين العام في تقريره (A/66/354/Add.8) إلى أن احتياجات إضافية بمبلغ ٨٠٠ ١٢ ٣٩ دولار ستنشأ في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وترد في الفقرة ٦٢ من التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها. وترد أدناه تعليقات وتوصيات اللجنة المتصلة باحتياجات البعثتين السياسيتين الخاصتين.

ثانيا - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

٣ - وافق مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١) على إنشاء بعثة للأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونص القرار على تحديد ولاية البعثة في ثلاثة أشهر أولية يراد بها في جملة أمور تمكين منظومة الأمم المتحدة من تعزيز فهمها للسياق الليبي واقتراح وجود أطول أجلا يقوم على أساس التحليل الميداني والتعامل مع القيادة الليبية والمجتمع المدني. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها وافقت في الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ على طلب من المراقب المالي بالدخول في التزامات أقصاها ١٠ ملايين دولار من أجل تلبية احتياجات البعثة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٤ - وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، لم يتسن إجراء عملية التخطيط للبعثة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عمليات البعثة نظرا للتأخير في إنشاء الحكومة الجديدة التي شكلت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ونتيجة لذلك، مدد مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٢ (٢٠١١) ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر إضافية. ووسع نطاق الولاية أيضا ليشمل دعم الجهود الليبية في مواجهة تحدي انتشار الأسلحة (A/66/354/Add.8، الفقرة ١). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام طلب آنذاك توفير موارد للبعثة لعام ٢٠١٢ صافيها ٨٠٠ ٥٧٥ ٣٢ دولار (إجماليها ٢٠٠ ١٤٥ ٣٦ دولار) (انظر A/66/354/Add.6). وأعربت اللجنة في تقريرها ذي الصلة عن رأي مفاده أنه من السابق لأوانه اعتماد ميزانية كاملة لعام ٢٠١٢، وأوصت بالتالي أن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات لا يفوق مبلغها ١٦ مليون دولار لتغطية الاحتياجات التشغيلية للبعثة للفترة الممتدة

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/7/Add.13)، الفقرتان ٦ و ٧). وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٧ توصية اللجنة. وقدمت إلى اللجنة، بعد الاستفسار، معلومات بشأن حالة النفقات في عام ٢٠١٢ حتى ٣١ آذار/مارس (انظر المرفق الأول).

٥ - وذكر الأمين العام في تقريره أنه في أعقاب تشكيل الحكومة المؤقتة في ليبيا، اضطلعت منظومة الأمم المتحدة، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، بعملية تخطيط متكامل للبعثة (A/66/354/Add.8، الفقرة ٢). وأيد الأمين العام نتائج العملية في شباط/فبراير ٢٠١٢. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢، مدد مجلس الأمن بقراره ٢٠٤٠ (٢٠١٢) ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ولاية البعثة ستخضع، وفقا للقرار، لاستعراض في غضون ستة أشهر.

٦ - وفي القرار نفسه، حدد مجلس الأمن مجالات ولاية البعثة على النحو التالي: (أ) إدارة التحول الديمقراطي، بما في ذلك العملية الانتخابية؛ (ب) تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ (ج) استعادة الأمن العام، بما في ذلك تسريح المقاتلين السابقين أو إدماجهم أو إعادة إدماجهم؛ (د) مكافحة انتشار الأسلحة وأمن الحدود؛ (هـ) تنسيق المساعدة الدولية. وأدرجت هذه المجالات في العناصر الأربعة لإطار الميزنة القائمة على النتائج للبعثة (انظر أيضا الفقرتين ٩ و ١٠ أدناه).

٧ - ويرد بيان افتراضات التخطيط للبعثة لفترة الميزانية في الفقرات من ٣ إلى ٩ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة ستستجيب نهجا يعترف بخصوصيات ليبيا ويحترمها، وستقدم في جملة أمور الدعم إلى عملية التحول السياسي الرسمية وانتخاب جمعية جديدة بعد إقرار دستور جديد. وسيستجيب في نشر موظفي الأمم المتحدة في ليبيا نهج تدريجي يستجيب لطلبات النظراء الليبيين ويتسق مع التقرير المتعلق بالقدرات المدنية بعد انتهاء التراع (انظر الفقرات ١٥ إلى ٢٢ أدناه للاطلاع على مزيد من التعليقات المفصلة بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف). وتلاحظ اللجنة كذلك أنه من المفترض ألا يوضع برنامج للهيكل الأساسية في عام ٢٠١٢، إذ ستوفر الحكومة مبان قائمة ملائمة، وأن البعثة لن تطلب طائرة مخصصة لها نظرا لتحسن ظروف السفر الجوي التجاري.

٨ - وترد المعلومات المتعلقة بالتعاون مع الكيانات الأخرى في الفقرات من ١٠ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، على وجه الخصوص، أن البعثة ستعمل بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وقد أبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، أن هذا النهج يكفل مشاركة الفريق القطري مشاركة كاملة في الاستجابة للأولويات الانتقالية لليبي، بما يتيح للبعثة التقليل إلى أدنى حد من الموارد المطلوبة وتفادي تكرار الجهود.

٩ - وفيما يتعلق بأطر الميزنة القائمة على النتائج، تلاحظ اللجنة الاستشارية ما يلي: (أ) في إطار العنصر ٢: تعزيز الأمن العام وأمن الحدود، يتوقع إدماج ١٥ ٠٠٠ من المقاتلين الثوار في المؤسسات الأمنية؛ (ب) في إطار العنصر ٣: تعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون، يتوقع نقل ٥٠ في المائة من المحتجزين إلى مرافق وزارة العدل. وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، بأن مقياسي الأداء المذكورين يمثلان أهدافاً دنياً للبعثة وبأن البعثة ستبذل كل ما في وسعها لكي تستوفي أكثر من المقياسين المذكورين.

١٠ - وفيما يتعلق بالعنصر ٣، أبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأن أنشطة رصد حقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من ولاية البعثة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الحالة الخاصة المتعلقة بالجنود الأطفال سيتولى معالجتها موظف لشؤون حقوق الإنسان معني بحماية الأطفال يشغل وظيفة مخصصة لذلك (ف-٤) اقترح إنشاؤها في شعبة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون.

١١ - وأشار الأمين العام في الفقرة ٣٢ من تقريره إلى أن الاحتياجات المقدرة للبعثة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تصل إلى مبلغ صافيه ٦٠٠ ٤٦٦ ٣٦ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٧٠٢ ٣٨ دولار). ويشمل هذا المبلغ ١٨ ٨٣٦ ٧٠٠ دولار للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بملاك تكميلي من الموظفين قوامه ٢٧٢ وظيفة، وكذلك التكاليف التشغيلية بمبلغ قدره ٩٠٠ ٦٢٩ ١٧ دولار.

١٢ - وترد الاحتياجات المقترحة من الموظفين للبعثة في الجدول الوارد قبل الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢ من التقرير أن نهج البعثة سيقوم على الوجود الخفيف في البلد، وكذلك على المرونة في تقديم الخبرة ذات الصلة دعماً للجهود التي تبذلها الحكومة الليبية في مجالات الولاية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن البعثة تنفذ خطة نشر تدريجي، وأن تكاليف الموظفين المدنيين تعكس، وفقاً لذلك، الاحتياجات اللازمة لمتوسط قدره ١٤٤ من الوظائف فقط على مدى فترة الميزانية البالغة ١٢ شهراً. وتلاحظ اللجنة كذلك من الفقرة ٥ من التقرير أن الاحتياجات المقترحة من الموظفين تستند إلى عمليات تقييم الاحتياجات التي أجريت خلال الأشهر الأولى من عمل البعثة.

١٣ - ووفقاً لما أشير إليه في الفقرة ٥ من التقرير، ستخصص ١٤٤ وظيفة من الوظائف المقترحة البالغ عددها ٢٧٢ وظيفة للاضطلاع بالمهام الفنية و ٥٤ للمهام الأمنية و ٧٤ لمهام الدعم. ويرد وصف للوظائف المحددة المقترحة في الفقرة ٣٣ من التقرير. وترد خريطة تنظيمية للبعثة في الفرع ألف من مرفق التقرير. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض

على المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين التي قدمها الأمين العام، باستثناء المقترحات المشار إليها في الفقرات من ١٥ إلى ٢٢ أدناه.

١٤ - وعلى العموم، تبدي اللجنة الاستشارية بعض التحفظات فيما يتعلق بالهيكل العام لملاك الموظفين للبعثة. وتلاحظ اللجنة من تقرير الأمين العام أنه يبرز أهمية وجود عدد من كبار الموظفين القادرين على تقديم المشورة الفنية للمحاورين الليبيين بشأن طائفة من القضايا المعقدة والحساسية سياسيا (A/66/354/Add.8، الفقرة ٥). وتلاحظ اللجنة أيضا من الخريطة التنظيمية أن هناك عددا كبيرا من الوظائف الفنية المتوسطة الرتبة في جميع عناصر البعثة، وعددا قليلا نسبيا من الموظفين الوطنيين. وتدرك اللجنة الظروف الخاصة التي تعمل فيها البعثة وحاجتها إلى أن تكون قادرة على الاستجابة للطلبات المحددة للسلطات الليبية. غير أن اللجنة ترى أنه يجب إبقاء هيكل ملاك الموظفين للبعثة قيد الاستعراض في ضوء التطورات على أرض الواقع.

١٥ - ويقترح الأمين العام إنشاء سبع وظائف في مكتب الممثل الخاص للأمين العام. ويُقترح أن يكون لدى الممثل الخاص مساعدان خاصان (ف-٥ و ف-٤). وبالإضافة إلى ذلك، يُقترح أن يكون للمستشار الخاص للممثل الخاص (مد-٢)، الذي سيقدم المشورة إلى الممثل الخاص بشأن المسائل المتعلقة بالآثار الإقليمية لانتشار الأسلحة وأمن الحدود، مساعد خاص متفرغ (ف-٤). وتقترح أيضا وظيفتان لمساعدين شخصيين (الخدمة الميدانية) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣ أ)). واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بلزوم جميع الوظائف السبع المقترحة لمكتب الممثل الخاص. وترى أنه يمكن أن يقوم المساعدان الخاصان للممثل الخاص بتقديم الدعم للمستشار الخاص، وتوصي، من ثم، بعدم إنشاء وظيفة برتبة ف-٤ لمساعد خاص للمستشار الخاص. وترى اللجنة أيضا أنه ينبغي توحيد المهام التي سينفذها شاغلا وظيفتي المساعدين الشخصيين المقترحتين (الخدمة الميدانية). وهي توصي، من ثم، بإنشاء وظيفة واحدة من الوظيفتين.

١٦ - وفي قسم التنسيق التابع لمكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام، يقترح إنشاء أربع وظائف تفرد لموظف أقدم لشؤون التنسيق (ف-٥)، وموظفين لشؤون التنسيق (ف-٤ و ف-٣)، وموظف برامج وطني (موظف فني وطني) (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣ د)). وسيضطلع قسم التنسيق بجملة مهام، منها تقديم الدعم لوضع أطر استراتيجية وبرنامجية لفريق الأمم المتحدة القطري وتيسير جهود البرمجة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المبذولة دعما لإنعاش ليبيا وأولوياتها الإنمائية. وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام لم يقدم مبررات كافية للحاجة إلى الوظائف الأربع جميعها في قسم التنسيق. وبالتالي فإن اللجنة

توصي بعدم إنشاء وظيفة موظف لشؤون التنسيق برتبة ف-٣. وينبغي الاضطلاع بمهام هذه الوظيفة ضمن القدرة المتبقية للقسم.

١٧ - ويقترح الأمين العام إنشاء ١٠ وظائف لقسم الإعلام والاتصالات، بما في ذلك رئيس مكتب الإعلام برتبة مد-١، وموظف إعلامي أقدم/متحدث رسمي برتبة ف-٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣ (هـ)). وتشدد اللجنة الاستشارية دائما على أهمية الأنشطة الإعلامية في الميدان كوسيلة للتشجيع على فهم أفضل لأهداف وأنشطة الأمم المتحدة وتقديم دعم أكبر لها (انظر بصفة خاصة A/66/7، الفصل الثاني، الفقرة سابعاً - ١٠). بيد أن اللجنة تلاحظ من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن العديد من مهام الموظفين برتبتين مد-١ و ف-٥ يتداخل على ما يبدو. وبالتالي فإن اللجنة توصي بعدم إنشاء وظيفة موظف إعلامي أقدم/متحدث رسمي برتبة ف-٥.

١٨ - وفي شعبة المساعدة الانتخابية، يقترح الأمين العام إنشاء وظيفة برتبة ف-٤ لموظف مكثي في نيويورك من أجل مساندة مكتب الدعم الانتخابي، واستعراض الخطط والاستراتيجيات، والعمل بصفته مركز تنسيق بشأن المسائل الانتخابية، وإجراء تحليلات، وتقديم المشورة المستمرة إلى الفريق في منطقة البعثة (A/66/354/Add.8، الفقرة ٣٣ (ز)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١١ من التقرير أن البعثة ستنفذ أنشطتها في مجال المساعدة الانتخابية في إطار فريق الأمم المتحدة المتكامل لدعم الانتخابات. وإذا تضرع اللجنة ذلك في الاعتبار، وتراعي أيضا المستويات الحالية لملاك الموظفين في إدارة الشؤون السياسية في المقر، فإنها ترى أنه يمكن الاضطلاع بمهام الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤ ضمن القدرات القائمة وتوصي، بالتالي، بعدم إنشائها.

١٩ - وفي شعبة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون، يقترح إنشاء خمس وظائف برتبة ف-٤ وأربع وظائف برتبة ف-٣ للتعامل مع مسائل مختلفة متعلقة بحقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣ (ح)). وإذا تدرك اللجنة الاستشارية أهمية الأنشطة التي يعتزم أن يضطلع بها عنصر حقوق الإنسان في البعثة، فإنها ترى أن عدد الوظائف المتوسطة الرتبة التي يقترحها الأمين العام ربما يكون مفرطاً. وبالتالي فإن اللجنة توصي بعدم الموافقة علىوظيفتين برتبتين ف-٤ و ف-٣ لموظف لشؤون حقوق الإنسان في شعبة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون.

٢٠ - ويقترح الأمين العام إنشاء ٧٤ وظيفة في شعبة دعم البعثة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣ (م)). وكما ذكر في الفقرة ٧ من التقرير، فإن الاحتياجات من الموظفين لدعم البعثة تراعي مبادئ الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، وسيستفاد من القدرات الموجودة

لتحقيق عناصر الكفاءة وتخفيف أثر نشر الموظفين في ليبيا. وبالتالي فإن الدعم الإداري الأساسي سيقدّم من مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات في برينديزي، إيطاليا، ومن المقرر نشر ١٥ من أصل ٧٤ وظيفة مقترحة في الشعبة في برينديزي لزيادة القدرات القائمة لدعم البعثة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن جعل مقر هذه الوظائف في برينديزي سيتيح أيضاً للبعثة الاستفادة من التسلسل الإداري والهياكل الإدارية القائمة، ويغني، بالتالي، عن الحاجة إلى مزيد من وظائف الدعم العليا في الميدان.

٢١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك، بناء على استفسارها، أن الوظائف الـ ١٥ المقترحة التالية ستُنشر في برينديزي: موظف إداري (ف-٣) في مكتب رئيس دعم البعثة؛ وموظف موارد بشرية (ف-٣) وموظفان مساعدان لشؤون الموارد البشرية (١ من فئة الخدمة الميدانية و ١ من الرتبة المحلية) في قسم شؤون الموظفين؛ وموظف لشؤون المالية والميزانية (ف-٣)، وموظف للشؤون المالية (الخدمة الميدانية)، وموظف لشؤون الميزانية (الخدمة الميدانية)، ومساعد مالي/أمين صندوق (الرتبة المحلية) في قسم المالية والميزانية؛ وموظفي مشتريات (١ برتبة ف-٣ و ١ من فئة الخدمة الميدانية) في قسم المشتريات؛ ومساعد لشؤون فواتير الاتصالات (الرتبة المحلية) في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ ومساعد إمدادات ومساعد لوجستيات (الرتبة المحلية) في قسم المستودع المركزي والتوزيع؛ ومساعد لشؤون المطالبات (الرتبة المحلية) في دائرة خدمات إدارة الممتلكات؛ ومساعد هندسي واحد (الخدمة الميدانية) في قسم الهندسة وإدارة المرافق.

٢٢ - وتعرب اللجنة الاستشارية في تقريرها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام عن تأييدها لتحقيق الأهداف العامة لاستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، بما في ذلك زيادة الاستفادة من الخدمات العامة والمشاركة وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة ووفورات الحجم (A/66/718، الفقرة ١٨٦). وفي ذلك السياق، تعتبر اللجنة أن من المبالغ فيه نشر ١٥ وظيفة في برينديزي من أجل البعثة. لذا توصي اللجنة بعدم إنشاء الوظائف الخمس التالية: مساعد لشؤون الموارد البشرية (الرتبة المحلية)؛ ومساعد مالي/أمين صندوق (الرتبة المحلية)؛ وموظف مشتريات (الخدمة الميدانية)؛ ومساعد لوجستيات (الرتبة المحلية)؛ ومساعد لشؤون المطالبات (الرتبة المحلية). وينبغي تنفيذ مهام تلك الوظائف ضمن القدرات الموجودة في المركز العالمي للخدمات.

٢٣ - ووفقاً لما أشير إليه في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام، يُطلب ما مجموعه ٩٠٠ ٦٢٩ ١٧ دولار في إطار التكاليف التشغيلية، على النحو التالي: ٦٠٠ ٣٦٥ دولار للأفراد المقدمين من الحكومات؛ و ٤٢٧ ٥٠٠ ١ دولار للخبراء الاستشاريين؛

و ١ ٦١٦ ٩٠٠ دولار لسفر الموظفين؛ و ٦ ٣٠٤ ٩٠٠ دولار للمرافق والهياكل الأساسية؛ و ٥٧٣ ٤٠٠ دولار للنقل البري؛ و ٢ ٤٥٥ ٧٠٠ دولار للاتصالات؛ و ٢ ٢٣٣ ٧٠٠ دولار لتكنولوجيا المعلومات؛ و ٣٦٤ ٩٠٠ دولار للنفقات الطبية؛ و ٢ ٢٨٧ ٣٠٠ دولار للوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

٢٤ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة من الخدمات الاستشارية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن المبلغ الإجمالي ١ ٤٢٧ ٥٠٠ دولار سيغطي تكاليف ٢٥ خبيرا استشاريا لمدة تتراوح بين ثلاث وخمسة أشهر. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أنه نظرا لعدد ونطاق طلبات الحصول على الخبرة، ونظرا لأن جدول ملاك موظفي البعثة ليس واسعا بالمقارنة مع نطاق الأنشطة المحددة في ولايتها، فقد كان من المسلم به في مرحلة مبكرة أن موظفي البعثة لن يكونوا قادرين على الاستجابة مباشرة إلى كل طلبات نظرائهم الليبيين. وعلى هذا النحو، حددت البعثة مجالات ذات أولوية يمكن فيها دعم جهودها عبر توظيف خبراء خارجيين. وأبلغت اللجنة أيضا أن مجموع الموارد المطلوبة للخبراء الاستشاريين ستقسم على النحو التالي:

مجال الخبرة	عدد الخبراء الاستشاريين	المبلغ بدولارات الولايات المتحدة
حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وسيادة القانون	٩	٤٨٧ ٩٠٠
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٣	١٥٠ ٩٠٠
الشرطة	١	٢٣ ٩٠٠
الشراكات	١	٥٩ ٣٠٠
الشؤون السياسية	٨	٤٧٤ ٥٠٠
الإعلام	٢	١١٨ ٥٠٠
الدفاع	١	١١٢ ٥٠٠
المجموع	٢٥	١ ٤٢٧ ٥٠٠

٢٥ - وعلى النحو المبين في الفقرة ١٢ أعلاه، سيستند نهج البعثة إزاء استقدام الموظفين إلى الحرص على أن يكون وجود البعثة في البلد "خفيف الأثر". وفي هذا السياق، لا تعارض اللجنة الاستشارية تعيين عدد محدود من الخبراء الاستشاريين لتقديم الخبرة في مجالات متخصصة غير متوفرة في البعثة. بيد أن اللجنة ترى أن بعض الخبرات الاستشارية المذكورة أعلاه، لا سيما في المجالات الوظيفية التي تملك فيها المنظمة أعدادا كبيرة من الموظفين، مثل الشؤون السياسية والإعلام، يمكن توفيرها داخليا بواسطة موظفي الأمانة العامة كلها.

ووفقاً لذلك، توصي اللجنة بالموافقة على تخصيص مبلغ مليون دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين بدلا من مبلغ ٥٠٠ ٤٢٧ ١ دولار الذي اقترحه الأمين العام.

٢٦ - وتبلغ مجموع الاحتياجات المتعلقة بالنقل البري ٥٧٣ ٤٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن معظم الموارد المطلوبة سيستخدم لاستئجار المركبات (٣٦٠ ٠٠٠ دولار). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أنه وفقاً للقرار القاضي بالحرص على عكس صورة "لا تلفت الأنظار" على أرض الواقع، تعتزم البعثة استئجار مركبات تقليدية (غير مصفحة) من الطراز المدني لاستخدامها بدل المركبات الخفيفة الرباعية الدفع التي تستخدمها عادة الأمم المتحدة من أجل النقل البري العادي. وسيغني استئجار المركبات عن الحاجة إلى موظفين إضافيين لإدارة أسطول مركبات الأمم المتحدة وصيانتها، وعن الاحتياجات اللازمة لتغطية ما يرتبط بذلك من تكاليف خدمة وصيانة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن البعثة ستستخدم أيضاً عربات مصفحة مرسلة من مخزونات النشر الاستراتيجية. وتعلق الاحتياجات المقترحة لاقتناء معدات لورش المركبات (٥ ٨٠٠ دولار) والإصلاح والصيانة (٤٤ ٩٠٠ دولار) وقطع الغيار (٤٩ ١٠٠ دولار) في المقام الأول بتلك المركبات المصفحة.

٢٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية، استناداً إلى توصياتها المتعلقة بمستويات التوظيف وتكاليف التشغيل في الفقرات من ١٥ إلى ١٩ و ٢٢ و ٢٥ أعلاه، بتخفيض قدره ٤٠٠ ٦٠٨ ١ دولار في الاحتياجات المقترحة للبعثة لعام ٢٠١٢.

ثالثاً - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

٢٨ - خصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٦٦ مبلغ ٥٠٠ ٤٠٤ ١٧ دولار لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لعام ٢٠١٢. وعلى النحو المذكور في الجدول الوارد قبل الفقرة ٥٩ من تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.8)، شمل ذلك الاعتماد ١٠٠ ٧٦٦ ٨ دولار لتغطية تكاليف ٩٩ وظيفة لموظفين مدنيين، فضلاً عن ٤٠٠ ٦٣٨ ٨ دولار لتغطية التكاليف التشغيلية.

٢٩ - وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن اتفاق كمبالا المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١١ وخارطة الطريق التي أعدت في أيلول/سبتمبر من نفس السنة لإنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال قد رسما الطريق المشروع لإنهاء المؤسسات الاتحادية الانتقالية وإقامة نظام سياسي جديد في الصومال بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وذكر الأمين العام أيضاً أن خطوات هامة قد تحققت على المسارين السياسي والعسكري منذ إبرام ذينك الصكين.

فلقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات لوضع الصيغة النهائية للعملية الدستورية وبشأن تحديد طرائق إنشاء برلمان جديد. واستعادة أكثر من ٩٠ في المائة من مقديشو، فضلا عن المدن الرئيسية في الجزء الجنوبي الأوسط من البلد من أيدي حركة الشباب (المرجع نفسه، الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧).

٣٠ - وأشار الأمين العام كذلك إلى أن مثله الخاص قد نقل مكتبه الذي يشمل فريقا أساسيا مكونا من ١٢ موظفا، إلى مقديشو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مما يمثل خطوة هامة صوب تنفيذ النهج التدريجي الذي توخاه الأمين العام (انظر S/2009/210، الفقرات من ٨٢ إلى ٨٦). وعلاوة على ذلك، كرر مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٢، دعمه الكامل لعمل المكتب السياسي الرامي إلى تيسير إحراز تقدم على المسار السياسي. ورحب المجلس على نحو خاص بنقل المكتب، وشجع الأمم المتحدة على تحقيق نقله إلى الصومال بشكل أكثر كمالا ودواما حينما تسمح الظروف الأمنية بذلك (انظر S/PRST/2012/4 (A/66/354/Add.8)، الفقرتان ٣٧ و ٣٨). وترد معلومات أكثر تفصيلا عن أداء المكتب منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ في الفقرات من ٥٠ إلى ٥٣ من تقرير الأمين العام.

٣١ - وذكر الأمين العام في الفقرة ٤٠ من تقريره أن الزخم الجديد في عملية السلام في الصومال وتكثيف تركيز الدول الأعضاء قد أوجدا فرصا وتوقعات جديدة للمكتب. وترد افتراضات التخطيط المنقحة للمكتب لعام ٢٠١٢ في الفقرات من ٥٤ إلى ٥٧ من التقرير، وتشمل عقد اجتماعات فنية والمشاورات العامة اللازمة لانتهاء من عملية صياغة الدستور وعقد جمعية تأسيسية تضم ١٠٠٠ عضو، فضلا عن المرحلة الثانية من عملية نقل المكتب إلى مقديشو. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن تلك الأنشطة ذات أهمية حيوية لإحراز النجاح في إنجاز العملية الانتقالية بحلول الموعد النهائي المحدد في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة كذلك، بناء على استفسارها، أن مشروع الدستور المؤقت قد اكتمل وقدم إلى رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٢ - ويشار في الفقرة ٤٠ من التقرير أيضا إلى أن الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتنفيذ الأنشطة المذكورة أعلاه لم تكن متوقعة لدى تقديم الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢. وبناء على ذلك، يطلب الأمين العام موارد إضافية من الميزانية العادية بمبلغ ٣٠٤٦ ٢٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه، إضافة إلى ذلك، يجري التماس مبلغ ١٦,٥ مليون دولار من التبرعات من المانحين عن طريق الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في الصومال. غير أنه حتى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تم تحصيل مبلغ يقل عن مليون

دولار. وتحت اللجنة الأمين العام على تكثيف جهوده من أجل كفالة تقديم التبرعات للصندوق الاستثماري.

٣٣ - ويقترح الأمين العام استعمال الاحتياجات الإضافية من الموارد البالغة ٢٠٠ ٤٦ ٣ دولار على النحو التالي:

(أ) مبلغ ٤٠٠ ٣٥٥ دولار لتغطية النفقات المرتبطة بنقل الموظفين من نيروبي إلى الصومال؛

(ب) مبلغ ٨٠٠ ٦٩٠ ٢ دولار للاستعانة بخدمات الخبراء الاستشاريين (٣٠٠ ٥٠٠ دولار)؛ وتغطية التكاليف الإضافية لسفر الموظفين (٤٠٠ ٠٠٠ دولار)؛ وتغطية تكاليف صيانة المرافق والهياكل الأساسية (١٥٠ ٠٠٠ دولار)؛ واستيعاب التكاليف الإضافية للاتصالات (٤٠ ٣٠٠ دولار)؛ واستضافة ٣ اجتماعات تشاورية للأطراف السياسية المعنية في مقديشو (٨٠٠ ٠٠٠ دولار) (A/66/354/Add.8، الفقرة ٥٩). ويرد جدول يبين النفقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في المرفق الثاني أدناه.

٣٤ - وفيما يتعلق بالمبلغ المطلوب للنفقات المتصلة بالموظفين، تلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى الفقرات من ٥٥ إلى ٥٧ من التقرير أن المرحلة الثانية من عملية النقل إلى مقديشو ستجري في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٢ وبذلك سيبلغ مجموع أفراد المكتب السياسي الموجودين في مقديشو ٢٥ فردا. ويطلب توفير الأفراد الإضافيين، الذين سيقدمون الخبرة الفنية في المجال السياسي ومجالات الشؤون الدستورية والإعلام وحقوق الإنسان ودعم القطاع الأمني، لكي يضطلعوا بأنشطة الدعم المتزايد المتوخاة في خريطة الطريق. وتماشيا مع أفضل الممارسات المتبعة في بيئات مماثلة، فإن نسبة من هذه الوظائف الخمس والعشرين ستُشغل بالتناوب، كي يتسنى تمثيل أهم الوظائف المتخصصة وفقا للمتطلبات التشغيلية في حدود ما تسمح به الظروف الأمنية وأماكن الإقامة المتاحة.

٣٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا استنادا إلى تقرير الأمين العام أنه سيُجرى استعراض شامل لملاك موظفي المكتب السياسي كجزء من المرحلة الثالثة من عملية النقل إلى مقديشو (المرجع نفسه، الفقرة ٥٦). وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن الوضع السياسي والأمني المتغير في الصومال يجعل من الضروري إعادة النظر في مهام المكتب السياسي وهيكله ومستويات ملاكه الوظيفي. ويعتزم الأمين العام إجراء تقييم في الأسابيع المقبلة، وسيقدم توصيات لمجلس الأمن في نهاية الفترة الانتقالية. وفي ضوء التطورات المبينة أعلاه، تولي اللجنة أهمية لاستعراض الملاك الوظيفي الذي قد تترتب عليه آثار في ميزانية المكتب.

٣٦ - أما فيما يتعلق بالموارد الإضافية اللازمة لخدمات الخبراء الاستشاريين، فتلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى المعلومات التكميلية المقدمة لها أن مبلغ ٥٠٠ ٣٠٠ دولار سيغطي تكاليف الخدمات الاستشارية المتعلقة بالعملية الدستورية وغير ذلك من المجالات ذات الصلة بتنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك، مثالا لا حصرا، حقوق الإنسان والحوكمة والشؤون الجنسانية والأمن والقضايا الإنسانية. وسيجري توظيف خبيرين استشاريين لفترة شهر واحد وثمانية آخرين لمدة أربعة أشهر. وتلاحظ اللجنة أيضا استنادا إلى المرفق الثاني أدناه أن المكتب تجاوز بالفعل في الإنفاق المقرر لخدمات الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٢. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الخبرة الفنية التي سيوفرها الخبراء الاستشاريون غير متاحة داخل المكتب السياسي.

٣٧ - وفيما يخص مبلغ ١,٨ مليون دولار المطلوب في بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، تلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن مبلغ ١,٥ مليون دولار منه سيستعمل لتنظيم اجتماعات متوسطة الحجم للأطراف السياسية المعنية بشأن القضايا البالغة الأهمية و/أو المثيرة للخلاف ذات الصلة بمشروع الدستور والمجالات الأخرى المتعلقة بتنفيذ خريطة الطريق، بتكلفة قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لكل اجتماع. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التقديرات تستند إلى أحدث المؤتمرات الأربعة الهامة التي عقدت مؤخرا (اجتماعان في غارووي، والاجتماع الاستشاري الأول في مقديشو، والاجتماع الاستشاري للمجتمع المدني في مقديشو)، والتي بلغ متوسط تكلفة كل مشارك فيها ٣ ٢٧٢ دولارا. ومن المتوقع أن يضم كل واحد من اجتماعات الأطراف المعنية الثلاثة ١٥٠ مشاركا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن أول الاجتماعات الثلاثة قد بدأ في ٥ أيار/مايو ٢٠١٢، وما زال جاريا، في ١٥ أيار/مايو. وسيُبدل كل جهد ممكن لكي ينعقد الاجتماعان المتبقيان في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٨ - ويشار في المعلومات التكميلية إلى أن مبلغ ٠,٣ مليون دولار المتبقي من المبلغ الإجمالي ١,٨ مليون دولار المطلوب في بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى مطلوب لتمكين السلطات الصومالية من السفر في المنطقة للتشاور مع أصحاب المصلحة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن هذه المشاورات ستعقد خارج الصومال، في نيروبي وكمبالا وجيبوتي وفي أجزاء أخرى من المنطقة. وسيغطي الاعتماد البالغ ٠,٣ مليون دولار تكاليف سفر ١٠ ممثلين للسلطات الصومالية، سيقوم كل واحد منهم بما مجموعه ١٧ رحلة في المنطقة.

٣٩ - وإذ تضع اللجنة الاستشارية في الاعتبار تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات أعلاه، فإنها لا تعترض على مقترحات الأمين العام فيما يتعلق بالمكتب السياسي لعام ٢٠١٢. بيد أن اللجنة واثقة بأنه سيُبذل كل جهد ممكن خلال ما تبقى من فترة الميزانية سعيًا إلى تحقيق وفورات وزيادة في الكفاءة بغية الحد، قدر الإمكان، من النفقات الإضافية.

رابعاً - التوصية

٤٠ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة، في ضوء توصياتها الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٣٩ أعلاه، بالقيام بما يلي:

(أ) الموافقة على ميزانية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لعام ٢٠١٢ البالغ صافيها ٢٠٠ ٨٥٨ ٣٤ دولار؛

(ب) الموافقة على الاحتياجات الإضافية لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لعام ٢٠١٢ البالغ صافيها ٢٠٠ ٢٠٤ ٣ دولار؛

(ج) الموافقة على قصر مبلغ مجموعته الصافي ٤٠٠ ٩٠٤ ٣٧ دولار من اعتماد البعثات السياسية الخاصة المطلوب في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: حالة النفقات لعام ٢٠١٢،
في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	الموظفون المدنيون
٢ ٨٥٤ ٤٠٠	الموظفون الدوليون
٥٨ ٧٠٠	الموظفون الوطنيون
٢ ٩١٣ ١٠٠	المجموع الفرعي
	التكاليف التشغيلية
١٢٩ ٠٠٠	السفر في مهام رسمية
٢ ٤٢٤ ٩٠٠	المرافق والهياكل الأساسية
٤٨ ٥٠٠	النقل البري
٦٧١ ٤٠٠	الاتصالات
٧٦٥ ٦٠٠	تكنولوجيا المعلومات
٢٧ ٢٠٠	الخدمات الطبية
٤٠٢ ٢٠٠	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٤ ٤٦٨ ٨٠٠	المجموع الفرعي
٧ ٣٨١ ٩٠٠	المجموع

المرفق الثاني

مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال: حالة النفقات لعام ٢٠١٢،
في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

معدل التنفيذ بالنسبة المئوية	الرصيد الحر	النفقات	الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٢	
				أولا - الموظفون المدنيون
٣٩	٥٠٢١,٣	٣٢١٤,٥	٨٢٣٥,٨	الموظفون الدوليون
٤٨	٢٧٤,٦	٢٥٥,٧	٥٣٠,٣	الموظفون الوطنيون
٤٠	٥٢٩٦,٩	٣٤٧٠,٢	٨٧٦٦,١	المجموع الفرعي
				ثانيا - التكاليف التشغيلية
—	—	—	—	الأفراد المقدمون من الحكومات
١٦٦	(٨١,٩)	٢٠٦,٩	١٢٥,٠	الخبراء الاستشاريون
٤٩	٩١٨,٢	٨٧١,٦	١٧٨٩,٨	السفر في مهام رسمية
٦٠	٥٤٧,٢	٨٠٩,٣	١٣٥٦,٥	المرافق والهياكل الأساسية
٨٧	٦٢,٩	٤٠٤,٥	٤٦٧,٤	النقل البري
٨٢	٣٢٣,٦	١٤٤٠,٤	١٧٦٤,٠	النقل الجوي
—	—	—	—	النقل البحري
٣٠	١٢١١,٥	٥١٩,٨	١٧٣١,٣	الاتصالات
١	٤٣٦,٧	٢,٦	٤٣٩,٣	تكنولوجيا المعلومات
—	٢٦٦,٢	—	٢٦٦,٢	الخدمات الطبية
—	—	—	—	المعدات الخاصة
٢٦	٥١٧,٦	١٨١,٣	٦٩٨,٩	الولائم والخدمات والمعدات الأخرى
٥١	٤٢٠٢,٠	٤٤٣٦,٤	٨٦٣٨,٤	المجموع الفرعي
٤٥	٩٤٩٧,٩	٧٩٠٦,٦	١٧٤٠٤,٥	المجموع